



الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد"
Arab Network for Environment and Development "RAED"

Community & Household / level challenges facing women accessing water services under current Syrian conditions

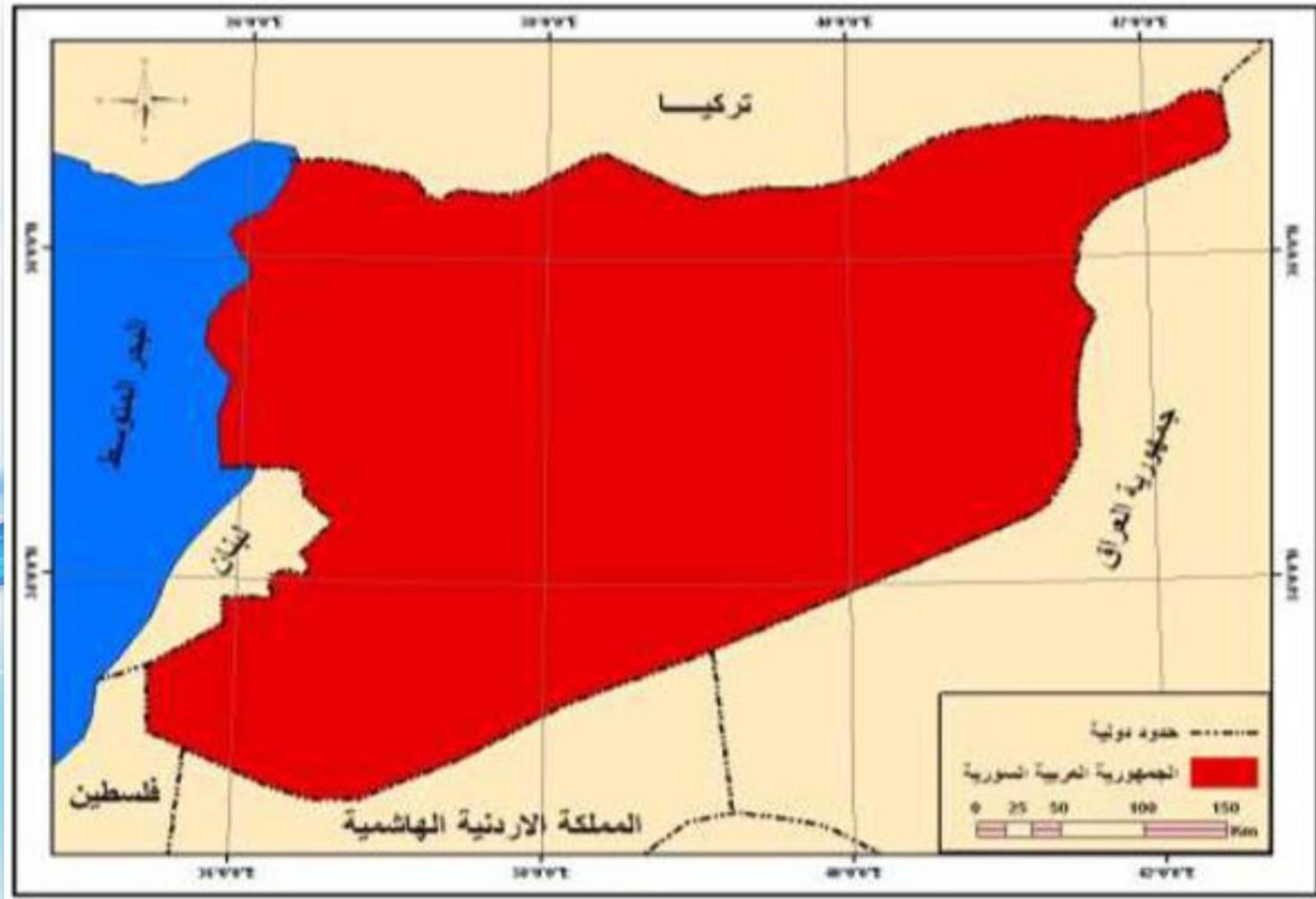
التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة في البيت والمجتمع لتحصيل خدمات المياه في إطار الوضع الحالي في سوريا

Dr. Suheir Raies
9-10 May 2018
Beirut - Lebanon

مقدمة

- يشكل الماء باعتباره أحد أهم الموارد الطبيعية، محور الجغرافيا السياسية لأي بلد، وأساس التفاعلات الحضارية والصراعات والتدخلات الخارجية، ولذا أخذ الأمن المائي يمثل هدفاً استراتيجياً تسعى الدول لتحقيقه كجزء لا يتجزأ من أنها الوطني واستقرارها العسكري والاقتصادي والغذائي.
- وتشكل المياه في سوريا المورد الأكثر تأثيراً في حياة السكان في جميع المناطق، وهنا فإن ظاهرة الأمان المائي تشكل معضلة حقيقة فيها زاد من حدتها بداية الأزمة في عام 2011 حيث بدأت قضية المياه تبرز كأحدى أهم التحديات المرتبطة بمعاناة السكان المدنيين، وذلك بعد أن استخدمت أطراف الصراع المياه كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية، وتلازم هذا المورد مع تغيرات مناطق النفوذ لهذه الأطراف مما أثر بشكل حاد على توافر المياه في غالبية المدن والأرياف السورية نتيجة تدهور البنية التحتية خصوصاً شبكات المياه، إضافة إلى انقطاع مصدر الكهرباء مما أوقف عمل مضخات المياه.... ثم ما تبع ذلك من سيطرة تنظيم الدولة على مجرى نهر الفرات، شريان الحياة في شمالي شرق سوريا وتغيير السياسات المائية الإقليمية، وما حمله كل ما سبق من التداعيات السلبية على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان داخل المدن والأرياف نتيجة نقص المياه وتلوثها وصعوبة الحصول عليها مما أثر سلباً على الحياة اليومية للناس بشكل عام وعلى حياة الأطفال والنساء بشكل خاص.

الموقع الجغرافي للجمهورية العربية السورية



ال التقسيمات الادارية في الجمهورية العربية السورية



الموارد المائية في سوريا والعجز المائي بعد 2011 واقع وتحديات

• تعتبر سوريا من الدول الفقيرة مائيًا فقد أصبحت تعاني من الجفاف والتصرّح ووجود فجوة مائية بين مواردها المتاحة والازدياد المطرد في الطلب على المياه. وتقسم الموارد المائية في سوريا بحسب مصادرها إلى أربع : مياه الأمطار ، المياه السطحية (الأنهار) ، المياه الجوفية، والينابيع. تبلغ الحاجة السنوية من المياه حوالي 19 مليار م³، وتبلغ فجوة العجز المائي حوالي 6 مليار م³ بعد (2011)، في حين تدني متوسط نصيب الفرد من المياه بعد الأزمة إلى 600 مليار م³ سنويًا أي إلى ما دون مؤشر خط الفقر المائي عالميًّا ومقداره 1000 م³، ورغم ذلك فإن الحكومات المتعاقبة في سوريا لم تتعامل مع قضية الأمن المائي للبلاد بحجم أهميتها، وضاعت الخطط والاستراتيجيات ذات العلاقة لأسباب اقتصادية، إدارية وفنية حيناً، وسياسية حيناً آخر خاصة عندما كان الأمر يتعلق بالمياه الدولية المشتركة مع الدول الأخرى.

أسباب العجز المائي في سوريا:

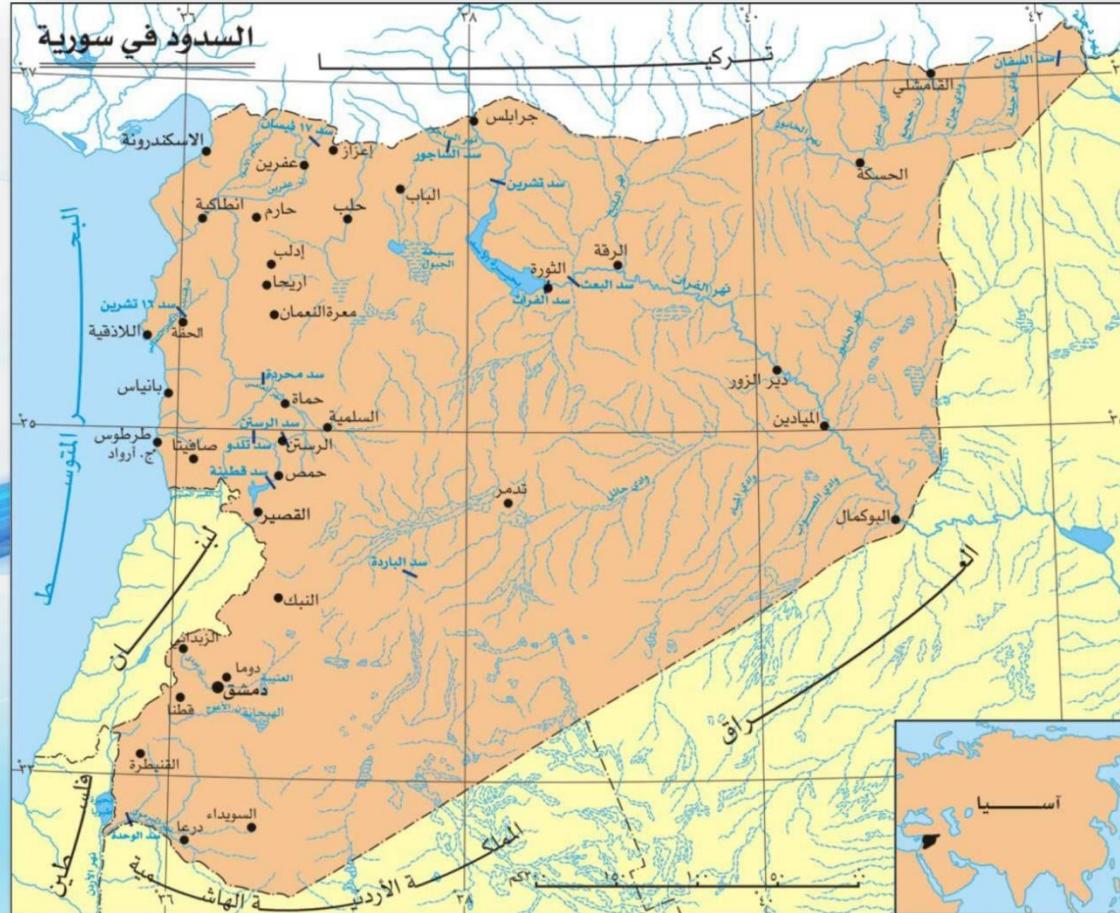
1- ندرة الموارد المائية وزيادة الطلب عليها

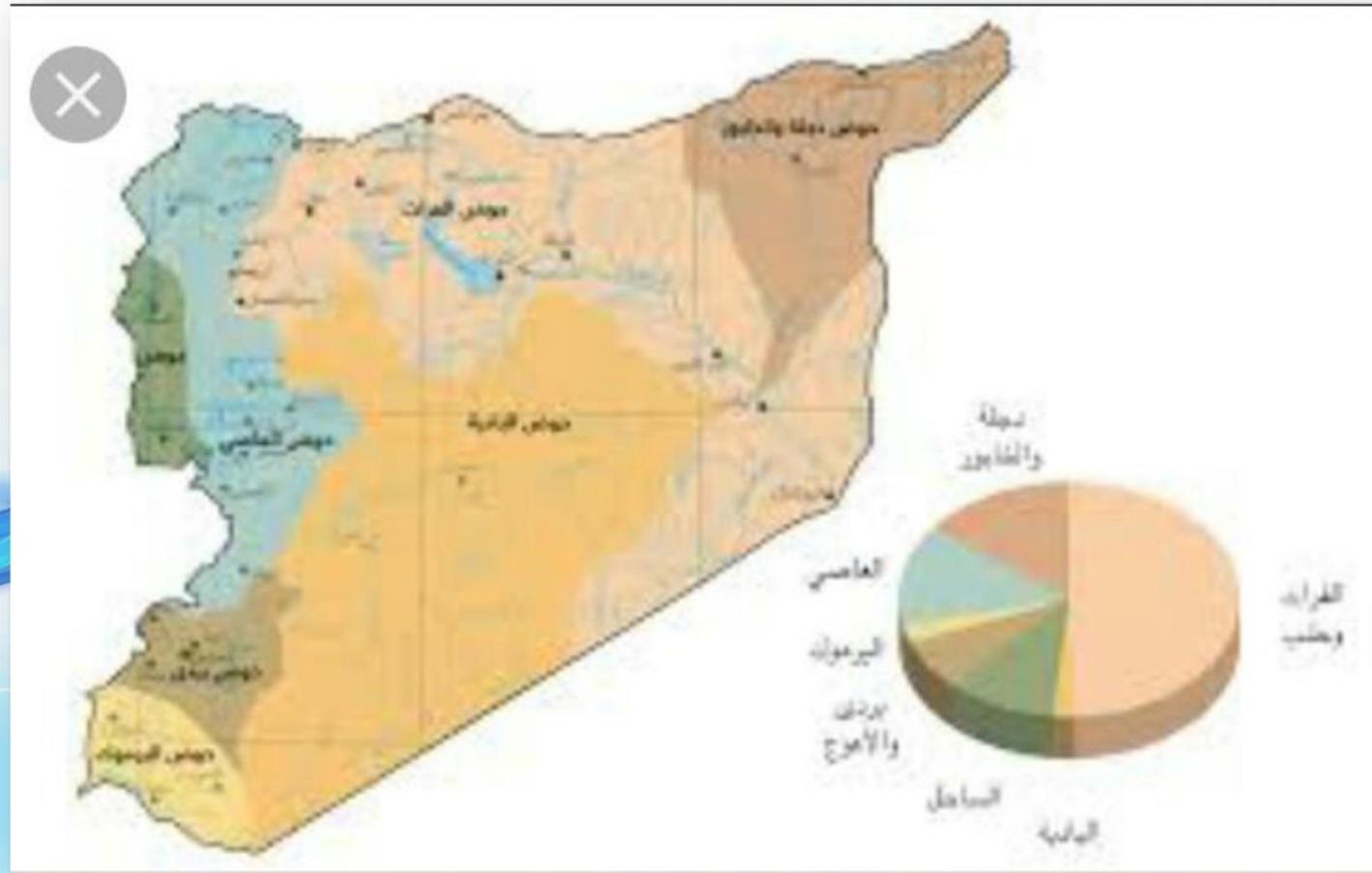
- تتقاسم سوريا الأنهار الرئيسية فيها (الفرات، دجلة، العاصي، اليرموك) مع دول الجوار (تركيا، العراق، لبنان والأردن). أما نهر بردى فهو النهر الوحيد الملحوظ تدفقه داخل الأراضي السورية، فيما تشكل باقي الأنهار الصغيرة (نهر الكبير الشمالي والجنوبي) ما يسمى بالحوض الساحلي وهي مجموعة من أحواض الأنهار الصغيرة التي تستنزف إلى البحر الأبيض المتوسط.

أسباب العجز المائي في سوريا:



أسباب العجز المائي في سوريا:





أسباب العجز المائي في سوريا:

2- قلة الامطار

توزيع معدلات الامطار على الاراضي السورية

مساحة الارضي (كم²)	معدل الامطار (ملم/سنة)	السنوات المئوية لمساحة في البلاد الاجمالية
٩٢٥٠	اكثر من ١٠٠٠	٥
٣٧٠٠٠	٥٠٠-١٠٠٠	٢٠
٤٦٠٠	٢٥٠-٥٠٠	٢٥
٧٤٠٠٠	١٠٠-٢٥٠	٤٠
١٨٥٠٠	اقل من ١٠٠	١٠

المصدر: وزارة الدفاع السورية، مديرية الارصاد الجوية، الاطلس المناخي، سوريا، ٢٠١٠.

أسباب العجز المائي في سوريا:

3- سوء إدارة الموارد المائية وعدم ترشيد استخدامها

- لقد اتبعت الحكومات السورية المتعاقبة استراتيجية التخزين الدائم للمياه من خلال بناء أعداد كبيرة من السدود (أكثر من 150 سداً) وبطاقة تخزينية تصل إلى 16 مليار م³ منها 13,2 مليار م³ في سد الطبقة وحده والذى تسبب عند خروجه من تحت سيطرة الحكومة السورية في أعقاب سيطرة تنظيم الدولة الإرهابي على نهر الفرات عجزاً واضحاً في قدرة الحكومة على تأمين المياه للسكان في القطر.

4- ارتفاع معدل النمو السكاني إضافة إلى مشكلة النزوح

- إن ارتفاع معدل النمو السكاني إضافة إلى مشكلة النزوح خلال الحرب الدائرة في سوريا أدى إلى استنزاف المياه الجوفية المحلية وارتفاع منسوب التلوث (تقدر حاجة السكان لمياه الشرب والاستعمالات المنزلية 7,2 % من مجموع استخدامات المياه)

أسباب العجز المائي في سوريا:

5- توسيع الأراضي الزراعية المروية

- والتي تستهلك حوالي 80 % من مجموع استخدامات المياه) واستخدام المياه الجوفية للري وزيادة حاجة القطاع الصناعي للمياه بنسبة 2,7 %

6- ارتفاع نسبة التبخر في سوريا

- تبلغ نسبة التبخر في سوريا 11% بسبب وقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة، وبالتالي ارتفاع درجات الحرارة لفترات طويلة من السنة.

7- تداعيات الحرب الدائرة في سوريا منذ عام 2011 تزيد العجز المائي:

- وذلك من خلال...

- دمرت الحرب معظم البنية التحتية والتي يشكل قطاع المياه أحد أهم مكوناتها من خلال خطوط وشبكات مياه الشرب ومحطات تنقية المياه (كانت تخدم 90% من السكان).
- انقطاعات التيار الكهربائي المتواصلة أدت إلى عدم القدرة على تشغيل معظم الآبار التي تمد المدن والبلدات السورية بالمياه أمام ضعف إمكانية تشغيلها عن طريق المولدات بسبب عدم توفر الوقود اللازم (المازوت) في معظم الأحيان.
- خروج المصادر الرئيسية الكبيرة للمياه في سوريا من تحت سيطرة الحكومة السورية سبب عجزاً واضحاً في قدرتها على تأمين المياه للسكان (سد الطبقة).

- صعوبة تأمين مواد التعقيم لدى مؤسسات مياه الشرب بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على الحكومة السورية وبالتالي زيادة إمكانية انتشار الأمراض عن طريق المياه الملوثة.
- التعديات غير المشروعة على الشبكة (سرقة وتخريب الآلات والمعدات الهندسية) وتراجع إمكانية تحصيل فواتير المياه في كثير من المناطق السورية مما أضعف قدرة هذه المؤسسات على متابعة تنفيذ المشاريع المائية وتحسين الشبكة أو إعادة تأهيلها.
- توقف المشاريع الاستراتيجية الخاصة بتتأمين مياه الشرب والري (مشروع دجلة في ريف دير الزور).

- خروج السدود ومحطات تنقية المياه في المناطق الساخنة عن الخدمة أدى إلى تفاقم مشكلة العجز المائي في البلاد.
- تلوث معظم مصادر المياه وخاصة المسطحات المائية وحتى المياه الجوفية، وصعوبة معالجة هذه المشكلة خاصة في مناطق النفط حيث يتم إنتاج وتكرير النفط بالطرق البدائية، أو لدى تعرض شبكات الصرف الصحي للتخرّب أو التدمير نتيجة القصف وبالتالي تسرب مياه الصرف الصحي إلى الآبار المحيطة والأنهار.
- ارتفاع تكاليف تأمين المياه البديلة عن مياه الشبكة كمياه الصهاريج وغيرها فضلاً عن عدم قدرتها على التجوال في المناطق الساخنة والخطرة.
- توقف الأنشطة المدنية المتعلقة بالمياه والبيئة والتنمية المستدامة بسبب توقف معظم الجمعيات البيئية السورية عن العمل (أكثر من 90%) في ظل الحرب الدائرة في سوريا بسبب توقف التمويل من المنظمات الدولية عدا عن عدم وجود تمويل من القطاع الحكومي والخاص أصلاً.
- وأخيراً، الخسائر البشرية في قطاع المياه (بسبب اللجوء، الخطف والقتل).



جمعية الساحل السوري لحماية البيئة



الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)



منظمة الاسكوا

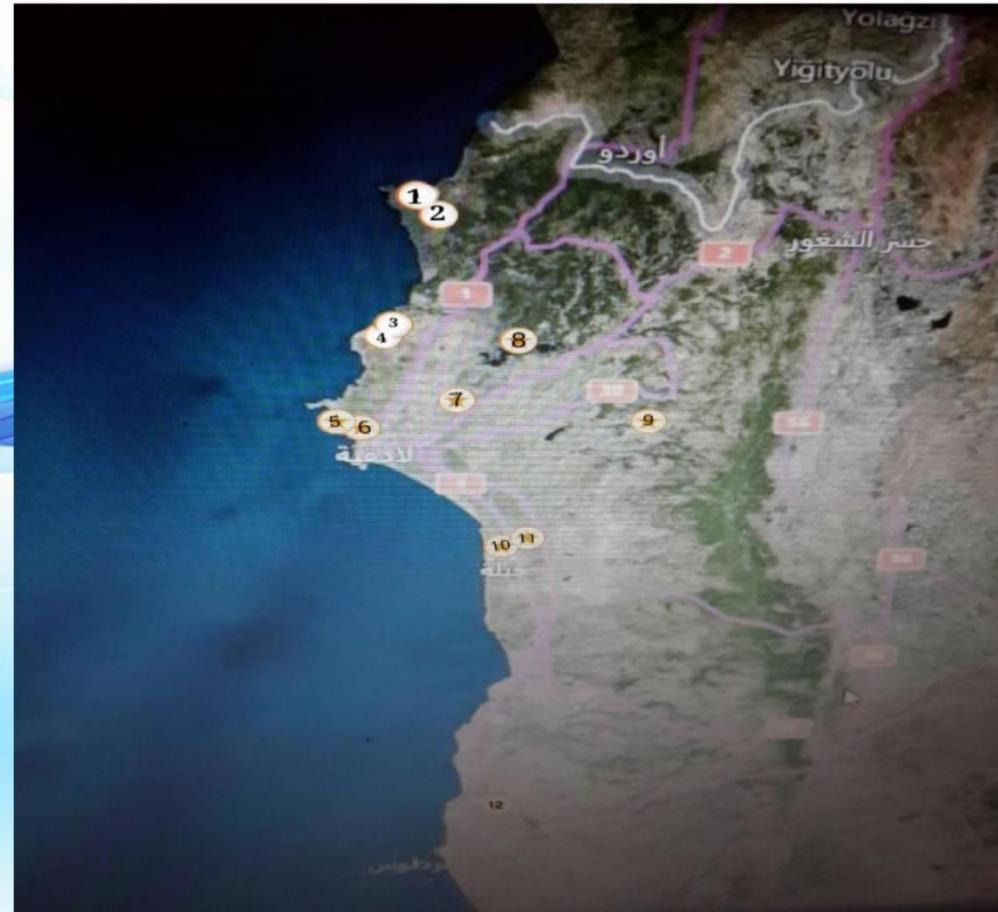
استبيان - مسح

في إطار مشروع تحسين الرصد والإبلاغ حول الحصول على إمدادات
المياه

وخدمات الصرف الصحي في الدول العربية
(الأردن - سوريا - العراق - لبنان)

حزيران / يونيو 2015

نفذ المشروع في 11 قرية ومركز نزوح في محافظة اللاذقية وطرطوس



بلغت نسبة مشاركة المرأة في تنفيذ
العمل أكثر من %65 في جميع المراحل



الدورة التدريبية / عين التينة

• تظهر الصور الميدانية المأخوذة خلال تنفيذ المشروع بأن الأطفال والنساء هم الفئات الأكثر تأثراً بالحرب الدائرة في سوريا بشكل عام، وفي مجال الحصول على المياه وإمدادات الصرف الصحي بشكل خاص.

مركز إيواء المدينة الرياضية



مركز إيواء المدينة الرياضية



مركز إيواء المدينة الرياضية



خيام خارجية

مركز إيواء المدينة الرياضية



خيام داخلية

قرية برج اسلام / الآبار الارتوازية



قرية برج اسلام / الآبار الارتوازية





قرية الجنديرة: شبكة إمداد مياه الشرب من نبع السن لاتكفي حاجات الأسر النازحة



الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد"
Arab Network for Environment and Development "RAED"



قرية الطارقية



الطارقية



قرية بتمانا



قرية بتمانا



قرية بشبطة



قرية بشبطة



قرية بشبطة





الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد"
Arab Network for Environment and Development "RAED"

المرأة وتحصيل خدمات المياه تحديات وآفاق

المرأة وتحصيل خدمات المياه... تحديات وآفاق

• في إطار العجز المائي وال الحرب الدائرة في سوريا وما ترتب على ذلك من مشاكل اللجوء والنزوح، ونقص مصادر المياه الصالحة للاستخدام وزيادة تعرضها للتلوث وتفاقم الأمراض الناجمة عن تلوث المياه خاصة لدى الأطفال، كذلك سوء إدارتها واستعمالها من قبل الأفراد والجماعات كانت المرأة السورية في قلب الحدث، فقد كانت هي المسئولة عن جمع وتخزين المياه، إضافة لاستخدامها وإدارتها على مستوى المنازل والتجمعات (كمخيمات النازحين)، وكذلك في قطاعات الزراعة والصناعات الخفيفة انتهاء بمسؤوليتها الخاصة حول نقل هذه الممارسات إلى الأولاد أكثر مما يفعله الرجال.

المرأة وتحصيل خدمات المياه... تحديات وآفاق

- ورغم ذلك، توجد فجوة كبيرة بين النساء والرجال في قطاع المياه في سوريا بدءاً من مواقع صنع القرار والوظائف، وانتهاء بإمكانية الوصول الآمن لمصادر المياه في حالات النزوح بسبب الحرب.
- ويرجع ذلك لعوامل عديدة ومعقدة كالعوامل النفسية والاقتصادية والثقافة المجتمعية بالإضافة لنقص المهارات المطلوبة لدى النساء، ونقص الوعي لدى النساء والرجال والتي زادت تعقيداً خلال الحرب الدائرة في سوريا حتى الآن.
- ونظراً لوجود المرأة في قلب الأزمة، ولردم الفجوة بين الرجال والنساء في قطاع المياه وجب تمكين المرأة لتلعب دوراً قيادياً وبارزاً في الحفاظ على المياه وترشيد استهلاكها، كذلك نشر هذه الثقافة بدءاً من المنزل والحي والمدرسة ومرأكز النزوح، إلى قطاع الزراعة والصناعة، وصولاً إلى مواقع صنع القرار وإعداد الاستراتيجية والخطط الوطنية ذات العلاقة والإشراف على تنفيذها.

المرأة وتحصيل خدمات المياه... تحديات وآفاق

- وهنا لابد من الإضاءة على ما تقوم به منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة، لمساعدة الحكومات والمجتمع المدني في الدول النامية وخاصة في ظل الحروب والأزمات من جهود جباره لردم الفجوة بين الرجال والنساء، وإقرار حق النساء في المساواة العادلة مع الرجال في مجال المشاركة الهدافه والفعالة في كل المستويات الاحترافية في قطاع المياه وذلك عندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بحق الإنسان في الحصول على كفايته من المياه للاستخدام الشخصي والمنزلي بطريقة متاحة زمانياً (ألا يستغرق الحصول عليها أكثر من ثلثين دقيقة) ومكانياً (ألا يبعد مصدر المياه أكثر من 100 م عن المنزل) وبأثمان معقولة (بما لا يتجاوز 3% من دخل الفرد).
- كذلك، عندما أكد القرار حق النساء والفتيات في الحصول على مراافق صحية ونظيفة تكفل لهن السلامة والكرامة عند التعامل مع المسائل الأنثوية البيولوجية مثل مسائل الحيض والأمومة.

المرأة وتحصيل خدمات المياه... تحديات وآفاق

• وأتى إعلان العقد الدولي للعمل تحت شعار "المياه من أجل التنمية المستدامة 2018 - 2028" للتعجيل بالجهود المبذولة في مواجهة التحديات المتعلقة بالحصول على خدمات المياه والصرف الصحي للجميع، وما تبع ذلك من الترويج لمفهوم النوع الاجتماعي **Gender mainstreaming** ودمج المرأة في جميع مراحل قطاع المياه كوسيلة للتغيير من أجل تحقيق التقدم مما سيزيد مشاركة النساء وتقليل الفجوة الموجودة بين النساء والرجال في هذا الصدد.

و قد كانت سورية من أوائل الدول التي عملت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و إدماج البعد البيئي في خططها الخمسية لا سيما فيما يتعلق بقطاع المياه و تمكين المرأة و مما لا شك فيه , بأن الحرب الدائرة في سورية إلى الآن و العقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة على الشعب السوري و تفاقم المشكلات البيئية و تنوّعها نتيجة للحرب تسبّبت في الحد من العملية التنموية و تراجع القدرة على حل المشاكل البيئية و أهمها مشاكل قطاع المياه و تمكين المرأة .

سيناريوهات المستقبل

تواجده سوريّة أزمة مياه حقيقة

و من المرجح أن تزداد هذه الأزمة سوءاً مع استمرار الحرب فنصيب الفرد من المياه المتوفرة آخذ في التناقص مما سيزيد الضغوط على مكامن المياه الجوفية و مصادر المياه الطبيعية فيها .

و في ضوء التوقعات الآنية و المنظورة حول التغيرات

التي ستشهدها سوريا في هيكل السكان و الاقتصاد في السنوات القادمة و ما سيترتب عليها من زيادة الطلب على الموارد المائية اللازمة لعملية التنمية و إعادة الإعمار يبرز السؤال حول مدى كفاية مواردنا المائية من حيث الكم و النوع لتلبية الاحتياجات المطلوبة لهذه المهمة .

و يبقى الجواب رهن بالتطورات الجارية على الأرض فمع استمرار الحرب سيزداد حجم الاستنزاف لهذه الموارد

و سيزداد حجم الدمار الذي سيلحق ببيئتها التحتية إضافة إلى زيادة نسبة تلوثها ، و ما سيترتب على ذلك من تكاليف اقتصادية كبيرة ستمثل إحدى أبرز التحديات التي ستواجه الشعب السوري في المرحلة القادمة .

دور منظمات المجتمع المدني

إضافة إلى الدور المنوط بالحكومة حول تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية و التعاون الإقليمي مع الدول المتشاطئة مع سورية ، و تطوير التشريعات و اللوائح الناظمة ذات العلاقة لإدخال البعد البيئي في عملية التخطيط للمشروعات السكنية و الصناعية و الزراعية لحماية الموارد المائية من التلوث ، و إعداد الاستراتيجيات و السياسات و البرامج التي تسلط الضوء على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي و تطوير مقارب تساعد على تحفيز النموذج النمطي للمرأة في مسألة الأمن المائي و الاعتراف بالنساء كعوامل للتغيير خلال الحرب و في فترة إعادة البناء و الإعمار ، كان لابد من إيلاء الشأن المائي و دور المرأة الاهتمام المطلوب ضمن الوعي المجتمعي و هنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني كرديف للحكومة في كل ما سبق إضافة لما يمكن أن تقوم به من نشر الوعي في المجتمع المحلي حول خطورة تلوث الموارد المائية و ترشيد استهلاك المياه باعتبارها موارد ناضبة و ليست متتجدة و إليكم أمثلة مما يمكن أن تقوم به كناشطين بيئيين و جمعيات أهلية

1. رفع الوعي العام لدى الرجال والنساء بأهمية ترشيد استهلاك المياه وضرورة مرااعة مشاركة المرأة في جميع المجالات المتعلقة بالمياه.
2. دورات تدريبية للنساء على التقنيات الموفرة للمياه.
3. ندوات توعية لدى الرجال والنساء حول طرق ترشيد استهلاك المياه على الصعيد الشخصي وفي المنزل.
4. نشر طرق ترشيد استهلاك المياه في قطاع الزراعة، مثل استخدام أساليب الري الحديثة كالري بالتنقيط بدلاً من الغمر، وري المزروعات في الصباح أو عند الغروب حتى لا تتعرض المياه للتبخّر مما يدفع المزارع لاستخدام كميات إضافية من المياه لري المزروعات.
5. تنفيذ مشاريع توفر استهلاك المياه بالتنسيق مع المجتمع المحلي، كالأسطح الخضراء وتقنية حصاد المياه ونظام الزراعة المائية.
6. إدراج مناسبات الأمم المتحدة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي (مثل اليوم العالمي للمياه 22 آذار) للقيام بحملات توعية لإذكاء الوعي بالقضايا ذات الصلة ولفت الانتباه إلى شعارات هذه المناسبات.



الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد"
Arab Network for Environment and Development "RAED"
www.raed.org.eg

جمعية الساحل السوري لحماية البيئة الشراكات الوطنية والإقليمية وتبادل الخبرات





الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد"
Arab Network for Environment and Development "RAED"

الشراكات الوطنية والإقليمية وتبادل الخبرات

- ثانٍ جمعية بيئية تشهر في سوريا عام 2004 وتضم ممثلين من الجامعات (أكاديميين وطلاب) وممثلين عن المجالس المحلية والبلديات، و ممثلين عن الكنائس والجوانع، وإعلاميين بالإضافة لوجود عضو مجلس شعب مستقل ممثلاً في مجلس إدارة الجمعية.
- وقعت إدارة الجمعية مذكرة تعاون مع كل من جامعة تشرين في اللاذقية، والهيئة العامة للاستشعار عن بعد في دمشق.
- كما ساهمت عضوية الجمعية مع كل من الشبكة العربية للبيئة والتنمية/ رائد مقرها القاهرة، ومكتب المعلومات المتوسطي للثقافة والبيئة والتنمية المستدامة / mio-ecsde / مقره أثينا في دعم عمل الجمعية وتمويل بعض أنشطتها.



الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد"
Arab Network for Environment and Development "RAED"

الشراكات الوطنية والإقليمية وتبادل الخبرات

- في إطار عضوية الجمعية مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية، تم الاتفاق على توقيع 3 اتفاقيات تعاون مع جمعيات أعضاء في الشبكة، وذلك لتنفيذ مشاريع مشتركة وتبادل الخبرات هي: جمعية الإنسان للبيئة والتنمية HEAD /لبنان - بيروت، جمعية معاً لحماية الإنسان والبيئة/ العراق - إربيل ومع جمعية أصداق التراث الأردنية / الأردن - اربد لتنفيذ مشروع تم تنفيذه في الأردن حول الحصاد المائي ونظام الزراعة المائية.

مشروع الحصاد المائي ونظام الزراعة المائية



مشروع الحصاد المائي ونظام الزراعة المائية



مشروع الحصاد المائي ونظام الزراعة المائية





الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد"
Arab Network for Environment and Development "RAED"

وشكراً لحسن إصغائكم

الدكتورة سهير الرئيس

00963944476015

dr.suheirraies@gmail.com

بيروت 10-9 أيار / مايو 2018